الفصل الثامن

استعادة الجمهورية.. ومبادئها

استعادة الجمهورية...ومبادئها

أمريكا بوصفها جمهورية، وبوصفها إضافة إلى ذلك جمهورية مستندة إلى المبادئ، مركزية لإستراتيجيتنا الكبرى وللمناقشات المعروضة في هذه المقالة.لقد كان مؤسسو أمريكا متحدين في قضية إنشاء جمهورية جديدة. لقد تحاوروا بشدة حول أي نوع من الجمهورية ينبغي أن تكون.

طوال الكثير من تاريخنا رأى الأمريكيون بلادنا بوصفها أرض الحقوق الدستورية والفرص الاقتصادية. وفي القرن الثامن عشر خضنا حرباً من أجل الاستقلال والحرية. وفي القرن التاسع عشر قمنا باحتلال الغرب وصنَّعنا الأمة. وفي القرن العشرين حققنا الازدهار المادي، على الأقل للطبقات الوسطى والعليا، وفكّكنا الكثير من العوائق الجنسية (المتصلة بالجنسين الذكر والأنثى) والعرقية. وكان التشديد الثقافي طوال التاريخ على الفردية الخشنة لراعي البقر (الكاوبوي) أو الاستقلال الذاتي واستقلال المشروع التجاري. وفي معظم الحالات كانت الحكومة القومية ترى أنها الحامي للمصالح القوية والحالة الحاضرة من قبل الذين تركوا في الخلف أو أنها العائق للمبادرة الفردية من قبل أولئك المقاومين للتنظيم.

ولم نقبل ضرورة العمل الجماعي إلا بشكل متردد فقط وفي زمن الأزمة عادة - لإنقاذ الاتحاد، ولنبقى بعد كساد، ولندافع عن الديمقراطية ضد الفاشية والشيوعية، ولنهزم الإرهاب. ولكن علاقة المواطن الأمريكي مع الحكومة، على وجه العموم، كانت علاقة حذرة، وفي الأغلب متشككة، بل كانت، في أزمنة الفساد العام، علاقة مرتابة.

رأى المحافظون الحكومة تقليدياً بوصفها حامية المصالح المستقرة، والحقوق، والملكية، ومن نواح أخرى رأوها عائقاً أو أنها هي "المشكلة." ونظر الليبراليون إلى الحكومة القومية من وقت إلى آخر بوصفها الأداة للتقدم الاجتماعي ولكنهم نظروا إليها أيضا، بناء على إدارتها، بوصفها خطراً على حرياتهم المدنية.

وليست أي رؤية من هذه الرؤى سيئة بالضرورة، باستثناء أنها تطمس الوجه الآخر لعملة السياسة الأمريكية. فنحن لسنا مجرد ديمقراطية حقوق، نحن بالدرجة الرئيسية جمهورية واجبات. وزيادة على ذلك، فإن طبيعتنا، بوصفنا جمهورية، تفترض مسبقاً خيراً مشتركاً، كياناً سياسياً مشتركاً، ومصلحة قومية قابلة للتحديد أكبر من مجرد مجموعة من المصالح الضيقة الخاصة.

ونحن لنا مصلحة في أمننا المشترك، كما يوافق الجميع. ونحن نملك ثروة ضخمة مشتركة في أراضينا العامة، وفي الأخشاب، وفي المعادن، وفي المصادر الأخرى، على الرغم من أن

الدعاة الأيديولوجيين وجماعات المصالح يستمرون في الضغط من أجل تخصيص شامل لها (وربما يطالبون بذلك منطقياً لأننا كلما نقص ما نتمسك به مشتركاً، نقصت الحاجة إلى حكومة قومية لتديره ولتحمي السلع المشتركة).ونحن نملك مصلحة مشتركة في صحة بيئتنا، على الرغم من أن المدى المسموح به من التلوث يستمر في أن يكون موضوعاً للحوار. وإلى حد ما فإن صعود وهبوط اقتصادنا يؤثر علينا جميعاً، ربما باستثناء أولئك الذين يملكون اليخوت المطلية بالذهب والبيوت الفخمة القائمة على الهضبة.

ومن حين إلى آخر، يتحدانا قادة قوميون مثل - لينكولن، وتيودور روزفلت، وفرانكلين روزفلت، وجون كيندي، وحتى مثل جورج بوش لمدة قصيرة بعد 9/11- أن ننظر في خيرنا المشترك ومصالحنا المشتركة. ولكن عندما تتراجع الأزمة، فإننا نميل إلى العودة إلى طرق فرديتنا ونقاوم فكرة العمل الجمعي والمسؤولية الجمعية. ومع ذلك، فليس من غير المألوف، لأولئك الذين خدموا في القتال، أو في فيالق السلام، أو في الاستجابة لطوارئ الكارثة، أن يتذكروا تلك الخبرات بوصفها الأوقات التي شعروا فيها أشد الشعور بحياتهم وكانت في الغالب أغزرها معنى وأشدها رضا. نحن نحتفل بـ ''أعظم جيل'' لا من أجل ما فعله أعضاؤه فرادى بل من أجل ما حققه أفراد الجيل جماعياً.

هناك في أعماق كل روح أمريكية تقريباً رغبة في أن تقوم بالإسهام في نوع ما من الخير أكبر، وفي أن تستثمر وقتاً وطاقة لتجعل أمتنا أفضل، وفي أن تعرف الرضا الفريد المتولد من مساعدة الإنسان لبلده ومجتمعه. ونحن نسمي ذلك الإحساس المثالية – وهي الفكرة التي ترى أن الفجوة بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون يمكن تضييقها إذا قمنا بكل بساطة بتكريس جزء على الأقل من أنفسنا لذلك الجهد ولذلك الحلم.

والعالم يقسم نفسه فعلاً بين الواقعيين والمثاليين، أو ربما هو انقسام بين الذين يقبلون نوعاً من الحتمية الداروينية التي يمليها القدر أو الانتخاب الطبيعي. الإيمان الكال□يني بالقضاء والقدر الذي يفصل المنقَذين عن الملعونين . وأولئك الذين يعتقدون أن لا شيء ''مكتوب،'' وأن الظرف الإنساني يمكن تحسينه، وأن لا حاجة إلى ترك أحد في الخلف. وروبرت كيندي مشهور لقوله: ''بعض الرجال يرى الأمور كما هي ويقول لماذا؟ أما أنا فأحلم بأشياء لم تكن مطلقاً وأقول لم لا؟''

ولمعنى المثالية جذور في النظرية السياسية وفي الواقع. إنه جوهر الجمهورية عينه. من الإغريق القدامى وأوائل عهد روما، كان المثل الأعلى للجمهورية مؤسساً على الفضيلة المدنية – على معنى واجب المواطن، وعلى السيادة الشعبية. وعلى فكرة أننا نحكم أنفسنا وبهذا فنحن نقرر مصيرنا الخاص، وعلى مقاومة الفساد –وهي

تتطلب أن يسود الخير المشترك على المصالح الخاصة، وعلى الكيان السياسي نفسه – وعلى القيام الجمعي على كل تلك الأمور التي نملكها بالاشتراك.

إن استعادة الجمهورية الأمريكية أمر مركزي لدور أمريكا في العالم، ولكن الاستعادة الجمهورية هي أيضاً ضرورية إذا كان ينبغي علينا أن نؤمن مستقبلنا. وتلك الاستعادة هي أفضل بديل وربما تكون هي البديل الوحيد لإغراءات الإمبراطورية.

وصفات الجمهورية متصلة إحداها بالأخرى ومتصلة مع الوقائع الحقيقية لعصرنا. فروح واجب المواطن والمشاركة مطلوبتان لتضمنا سيادة الشعب. وعندما يتخلى المواطنون عن واجباتهم، فإنهم بعد ذلك لا يبقون أصحاب سيادة. فالسيادة الشعبية ضرورية لمقاومة الفساد. وبالنسبة إلى الجمهوريين الكلاسيكيين وبالنسبة إلى مؤسسي جمهورية أمريكا كذلك، لم يكن الفساد هو الرشوة البسيطة، لقد كان هو وضع المصلحة الشخصية أو المصلحة الخاصة فوق الخير المشترك أو فوق الكيان السياسي. وذلك لأن امتلاك مصالح مشتركة كان هو ما أعطى الجمهورية المعنى والمقصد. وبدون المقصد المشترك لم يكن هناك جمهورية.

الواجب، والسيادة، والنزاهة، والخير المشترك: هذه هي العلامات الفارقة المميزة للجمهورية. ولتأمين مستقبلنا، ولمتابعة

إستراتيجيتنا الكبرى، يجب علينا أن نستعيد هذه الصفات لأمريكا.

في القرن الحادي والعشرين، سوف تكون استعادة قيم الجمهورية في الأهمية مثلها على الأقل مثل تأكيد حقوق الديمقراطية في معالجة عصرنا الثوري. فعلى سبيل المثال، سوف تكون الفضيلة المدنية، وواجب المواطنين في المشاركة في الحياة العامة والحكم الذاتي، سوف تكون حيوية لتنشيط المجتمع، وهو منبر الحكومة المباشر، في عصر تتصاعد فيه القدرة الاقتصادية تصاعداً حلزونياً وتكون لذلك خارج السيطرة، عصر سوف يشعر فيه المواطنون على نمو متزايد بالحاجة إلى السيطرة على مصائرهم السياسية.

ومن خلال إعادة الحيوية إلى المجتمعات، يستطيع المواطنون لا أن يؤدوا واجباتهم المدنية وحسب بل أن يمارسوا سيادتهم الشعبية أيضا. وحكوماتنا القومية وحكوماتنا لمستوى الولاية هي ديمقراطيات تمثيلية. وحكومات مجتمعاتنا أو ''الجمهوريات الأولية'' كما سماها توماس جيفرسون، هي الأماكن التي يستطيع فيها المواطنون مباشرة وفوراً أن يشاركوا في حكم شؤونهم الخاصة. فصوت المواطن المقترع يعطى في الجمهوريات التمثيلية، ويسمع صوته أو صوتها في الجمهوريات المحلية. ففي المجتمع فقط تمارس السيادة الشعبية ممارسة فورية.

وعندما تمارس السيادة الشعبية، لا يستطيع الفساد أن يمد له جذوراً. وسيحتاج إلى جيش من جماعات الضغط ذي أبعاد ضخمة ليؤثر على قرارات آلاف من جمهوريات المجتمع الصغيرة عبر كل أنحاء أمريكا. إن وضع المصالح الضيقة أو الشخصية أو الخاصة قبل المصلحة القومية والخبر المشترك ليس تعريفاً للفساد في المعاني الكلاسيكية فقط، بل هو كذلك، وهو أمر محزن، وصف للحكومة الأمريكية في مطالع القرن الحادي والعشرين. وبالتعريف الكلاسيكي للفساد، تكون أمريكا اليوم جمهورية فاسدة فساداً ضخماً. ويؤكد لنا، بعض العلماء السياسيين أن المصلحة القومية تبرز من بين صراع المصالح الخاصة. والجمهوريون عبر التاريخ، ومن جملتهم نفسي، يفندون تلك الفكرة. إن صراع المصالح الخاصة ينتج حكومة فاسدة وارتياب المواطن وعدم ثقته بها. ولا يحتاج المرء إلا إلى النظر فقط في الحالة المحزنة للثقة العامة في الحكومة اليوم ليفهم النقطة المقصودة.

وعندما يكون المواطنون غير واثقين، ولا يمارسون حقوقهم السيادية، ولا يؤدون واجباتهم المدنية، فهم لا يكونون مستعدين لتنفيذ واجبهم الأهم وهو الدفاع عن مجتمعاتهم. إن الإحساس بفقدان الواجب المدني، والسيادة الشعبية، والخير المشترك يحول الشعب إلى التفكير الذاتي. فيفكر الناس في الدفاع عن أنفسهم، بطريقة ''المليشيا'' الحديثة هذه الأيام، وليس في الدفاع

عن المجتمع الأكبر. إن طبيعة النزاع المتغيرة، وبروز خطر الإرهاب الحقيقي والحاضر الذي فرض على أمريكا، يتطلبان الآن، ولأول مرة منذ العام 1812، خط جبهة جديد للدفاع، أي المواطن – الجندي. ''المستجيبون الأوائل'' في الحرب على الإرهاب في جبهة الوطن هم المواطن، ورجل الإطفاء، والشرطي، ومقدم رعاية الصحة في الطوارئ. كلنا جميعاً ''مستجيبون أوائل''.

العولمة، والمعلومات، والسيادة، والنزاع. هي ثورات القرن الحادي والعشرين، هي تستدعي بروز المثل العليا وقيم الجمهورية. وبقدر ما قد يكون التشديد على حقوقنا مهماً، فإن هذا التشديد لن يكون بديلاً من تأدية واجباتنا، والمشاركة في حكم مجتمعنا من خلال التأكيد على السيادة الشعبية، ومقاومة الفساد من خلال وضع المصالح القومية أولاً، ومن خلال صيرورتنا مواطنين جنوداً في الدفاع عن أسرنا ومجتمعاتنا.

إن الواجب المدني، والسيادة الشعبية، ومقاومة الفساد، والإحساس بالخير المشترك، كل هذه هي قيم الجمهورية والاستجابة الضرورية للحقائق الواقعة الجديدة للقرن الحادي والعشرين. في العالم الحقيقي للحكم، يجب أن تشكل هذه القيم القومية الأساس الذي تقوم عليه السياسات. وهذا الكتاب يقترح رؤية جديدة للأمن في قرن جديد مختلف ويقترح هيكلاً للأفكار من أجل تحقيق ذلك الأمن. وهو يجعل المقصد العظيم المتمثل في

تحقيق الأمن أساساً لمقاصدنا العظيمة الأخرى المتمثلة في توسيع الفرص ونشر الديمقراطية الليبرالية.

ويجب أن يتضمن الأمن لا الحماية من العنف وحسب بل أمن معيشتنا أيضا، ومن بعد ذلك، الدخل، والمأوى، والغذاء، والرعاية الصحية لأسرنا. ويجب أن يتضمن استقرار مجتمعاتنا، والحماية من الهجمات الإرهابية، والحماية كذلك من النقل الضخم من الموقع أو الإفلاس أو إعادة الوضع في موقع آخر لرب عمل كبير. ويتضمن أمن بيئة نظيفة، وتشمل الخلو من السموم التي يصنعها الإنسان والموجودة في هوائنا، ومائنا، وأرضنا، ويجب أن يتضمن أمن مستقبل كل أطفالنا، وحماية مستقبل الأجيال من المرض، والجهل، والتلوث، والفقر.

هذا الأمن الجديد مركزي لخيرنا المشترك. وأساسه برنامج واسع الخيال للاستثمار العام في شعبنا، وفي هياكلنا العامة، وفي إنتاجيتنا الخاصة. وهو ملازم ذاتيا لسياستنا الخارجية المستندة إلى أسمى وأفضل مبادئ أمريكا. وهو يتضمن سياسة دفاعية جديدة تدمج أفكار الإصلاح العسكري وقدرات الجيل الرابع الحربية مع فهم للطبيعة المتغيرة للنزاع.

يجب أن تكون إستراتيجية أمريكا للقرن الحادي والعشرين مبنية على هيكل من الأفكار من أجل الأمن الاقتصادي من خلال الإنتاجية بدلاً من الاستهلاكية غير الضرورية، ومن أجل الأمن

الدولي من خلال المشاركة المستندة إلى المبادئ في العالم بدلاً من العمل من طرف واحد، ومن أجل الأمن القومي من خلال مداخل جديدة للدفاع. والأمن الاقتصادي الجديد يتطلب إستراتيجية استثمار طويل الأمد في شعبنا، ومختبراتنا، ومدارسنا، وجامعاتنا، وفي إنتاجيتنا، وفي بنيتنا التحتية. ويتطلب أمن الطاقة الكافية لمنع فقدان أرواح أمريكية في قتال غير ضروري في سبيل الزيت الأجنبي. ويتطلب مكافأة الاستثمار وفرض الضرائب على الاستهلاك غير الضروري وبهذا يتطلب عكس قيمنا القومية الحالية.

والأمن الدولي الجديد يتطلب سياسة خارجية مستندة إلى المشاركة المعتمدة على المبادئ، والتحول إلى العالمية المستندة إلى المبادئ التاريخية الأمريكية من الديمقراطية الليبرالية، والتسامح مع التنوع، واحترام الاختلاف في الثقافة ووجهة النظر، والاعتراف بالمشترك الكوكبي المتوسع. والمشاركة المستندة إلى المبادئ تعتمد على الواجبات الأمنية المشتركة وعلى نبذ العمل من طرف واحد. وهو يعتمد على تبادل تجاري متوسع مستند إلى قواعد دولية من أجل العامل والحماية البيئية. وهو يعتمد بشكل أساسي لا على بيع أمريكا قيمها ومثلها العليا بل على *عيشها* لهذه القيم والمثل كذلك.

إن إستراتيجيتنا القومية الجديدة لتوفير الأمن لمستقبلنا تعتمد على الفهم لتحول الحرب والطبيعة المتغيرة للنزاع. يجب أن نمتلك

استخبارات متفوقة، وخصوصاً الاستخبارات الإنسانية، من أجل تحقيق الفهم، وقوات خاصة جديدة لتمزيق الشبكات الإرهابية، وقوات تدخل خفيفة، وسريعة وقاتلة لحماية المصالح المشروعة لأمريكا. ويجب أن نشكل قدرة متعددة الدول من أجل استقرار الدول الهشة وإعادة بنائها. وهذه الإستراتيجية القومية تتطلب بشكل مطلق إحساساً أكبر بكثير بالاستعجال والإلحاح من أجل أمن أرض الوطن. وإستراتيجية أمننا القومي الجديدة للمستقبل تعني بالتأكيد أن نكون أذكى وأسرع من أولئك الذين يضمرون لنا السوء.

كل هذه الأمور – النمو الاقتصادي والعدالة من خلال الاستثمار والإنتاجية، والمشاركة الكوكبية المستندة إلى المبادئ، وسياسة أمن قومي جديدة . هي أمور مركزية لأمن مستقبلنا واستخدام قدراتنا لتحقيق مقاصدنا العظيمة، وبكلمات أخرى، لإنتاج وتحقيق الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

خاتمة

المبادئ والمقاصد العظيمة المقترحة في هذه المقالة إنما هدفت إلى أن تقترح *هيكلاً* يمكن أن تصنع السياسة فيه. وهي مصممة لتشجع التفكير الإستراتيجي الجديد عن الكيفية التي ينبغي لنا أن نتصرف فيها على مسرح العالم. وهي هدفت أيضاً أن تكون تحذيراً ضد الكيفية التي لا ينبغي لنا أن نتصرف فيها.وليس الأمر ممكناً لأمريكا فقط بل هو ضروري لها أن تفكر وتتصرف على نحو إستراتيجي في القرن الحالي الجديد: *لتحول اقتصادنا المحلي من اقتصاد استهلاك إلى اقتصاد إنتاج، ولتقوم، من خلال الاستثمار الطويل الأمد، بإعادة رسملة تعليمنا وقاعدتنا التقانية ولتحقيق أمن الطاقة، ولتستخدم قوى العولمة والمعلومات لتقوية وتوسع الأحلاف الديمقراطية الموجودة وتنشئ أحلافا جديدة، ولتعبئ هذه الأحلاف لتدمير الشبكات الإرهابية وتؤسس هياكل أمن جديدة، ولتقوم، مستهدية بمبادئنا التاريخية، بقيادة تحالفات دولية في نشر الفرص الاقتصادية والديمقراطية الليبرالية وفي بناء الأمم، ومكافحة انتشار الأسلحة، والحماية البيئية.*

في متابعتنا لهذه الإستراتيجية يجب علينا ألا نقلد التقاليد الأوروبية في السياسة الواقعية والممارسات المرتبطة برجال السياسة

الأوروبية القدامى.فنحن لسنا الشعب الذي يرى العالم بالدرجة الرئيسية من حيث علاقته بممارسة القوة، على الرغم من أن ممارستها ضرورية عندما تطلب من أجل الأمن والاستقرار. ولا ينبغي كذلك لأي الحزبين الأمريكيين السياسيين، أو لأي إيديولوجية، أن يفترض أنه يمتلك احتكاراً في ممارسة القوة الأمريكية.

يجب علينا ألا نخفي سياساتنا عن شعبنا نحن أو عن العالم عموماً. في المدى الطويل، وبشكل متزايد في المدى القصير، هناك قلة من الأسرار إن وجدت الأسرار. يجب أن تصمد سياساتنا لعلاج الشمس المشرقة. وفي كل حالة تقريباً، باستثناء أهم الأسرار الأمنية، إذا كنا خائفين من أن نكشف ممارساتنا أو نوايانا، فهذا يعني عادة أننا سنكون خجلين منها عندما تتكشف في نهاية الأمر.

يجب علينا ألا نتصرف بشكل مختلف نحو الآخرين، ويشمل ذلك أكثر الدول تواضعاً، غير ما نود منهم أن يتصرفوا نحونا. يجب أن تكون تعاملاتنا لا شفافة وحسب بل منصفة وعادلة أيضا. وهذا يصدق بشكل بارز نظراً إلى أننا الآن نقف دائماً أمام الفحص في محكمة الرأي العام الدولي، ونحن لا نملك عذر مقاومة الشيوعية لنبرر أعمالنا السيئة. وحتى مقاومتنا للإرهاب يجب ألا تصير عذراً جديداً للتقصير في تطبيق مبادئنا، وعذراً

لنرعب جيراننا وحلفاءنا، ونتصرف وكأننا بناة الإمبراطورية الجدد.

في العقود الأخيرة من الحرب الباردة ترددنا بين سياسة "القيم" (حقوق الإنسان) وبين سياسة"المصالح" (القوة وتطبيقاتها). يجب علينا ألا نفصل قيمنا عن قوتنا أو قوتنا عن قيمنا. فالقوة الكبيرة الحقيقية تمارس تلك القوة ممارسة إنسانية رحيمة، وبحكمة، وإنصاف للجميع. والقوة التي تمارس من أجل القوة ذاتها، أو من أجل مصالح أنانية أو انتهازية هي في النهاية قوة تهزم نفسها. وهذا الهيكل للإستراتيجية القومية، بصفته خلفاً للمبدأ التنظيمي المركزي السابق الذي تمثل في احتواء الشيوعية، هذا الهيكل يستند إلى المبادئ الديمقراطية والقيم ا لجمهورية _ إنه إستراتيجية حازمة ولكنها أيضا إستراتيجية يستطيع الشعب الأمريكي أن يكون فخوراً بها.

إن واجباتنا بصفتنا جمهوريين، وإن حرياتنا بصفتنا ديمقراطيين، هي مصدر مبادئنا، لأنفسنا وللشعوب الأخرى في العالم على حد سواء. ونحن لا نستطيع أن نحقق نوعاً جديداً من الأمن في قرن جديد إلا باللجوء المستمر فقط إلى هذه المبادئ. ولا نستطيع أن نحفظ مكانتنا بصفتنا قادة إلا من خلال الإستراتيجية الكبرى الجديدة فقط التي تدرك أن كوكبنا الصغير يتطلب منا

بشكل متزايد التزاماً مستنيراً ومستنداً إلى المبادئ على حد سواء في تعاملنا مع مصالحنا المشتركة الإنسانية.

ولربما كان أهم هذا جميعاً، هو أن على الأمريكيين جميعا أن يصيروا ملتزمين في سلوك أمتهم في العالم. فسياستنا الخارجية، وعلاقاتنا مع شعوب العالم، لم تبق مجالا لمن يدعون بالخبراء.فقوى العولمة، وانتشار التأثير الأمريكي التجاري والثقافي، وعالمية الإنترنت، والسفر الفوري بلا عوائق، وازدياد القضايا المشتركة البيئية الكوكبية كلها الآن تتطلب التزام الشعب الأمريكي ومشاركته. يجب علينا ألا نسمح بأن يُملى علينا دورنا في العالم من دعاة أيديولوجيين بما لهم من انحيازات خاصة وجداول عمل خاصة،أو دعاة تمجيد العسكرية الذين يهفون إلى وضوح المواجهة في الحرب الباردة، أو المنظرين في مراكز البحوث الذين يشحذون فؤوسهم الأكاديمية من أجل مطامع شخصية.

ونظراً إلى أن الحرب أهم من أن تترك للجنرالات، فمثلها، في القرن الحادي والعشرين، السياسة الخارجية فهي أهم من أن تترك للنخب المتخصصة وللمصالح. في هذا القرن، يجب أن يزال الستار الذي يحجب كهنوت السياسة الخارجية عن الشعب. ونحن، الشعب، يجب أن نصر على أن تكون أفضل مبادئ أمتنا هي التي تميز تعاملاتنا مع جيراننا في هذا الكوكب. في هذا العصر الجديد، يجب أن تكون سياستنا نحو العالم هي سياسة الشعب

الأمريكي ـ سياسة تعكس إيماننا بحريتنا، سياسة تظهر رغبتنا في أن نكون أصدقاء وجيراناً معينين، سياسة تجعلنا فخورين بتراثنا عندما نتقابل مع جيراننا الأجانب في الخارج وعندما نحييهم هنا في الوطن، وأهم من ذلك كله سياسة تترك لأطفالنا تراثا يجعلهم فخورين بنا.

لأول مرة منذ العام 1812، يصير أمننا عملاً للمجتمع. أمريكا سوف تسود في هذا القرن الجديد بسبب قوة مواطنيها بأكثر مما تسود بقوة ترسانتها العسكرية. ولكن يجب على مواطنينا أن يشتبكوا في هذا القتال، من خلال قيادتنا السياسية، بدرجة أكبر بكثير مما كانوا يفعلون.

والقرن الجديد بتناقضه الظاهري يملي أنه يتوجب على أعظم دولة في العالم لا أن تنظر إلى فروعها البعيدة بل إلى جذورها ـ لا إلى أنظمتها للإنتاج المادي التفصيلي وأنظمتها للاستهلاك بل إلى مثلها العليا ومبادئها، لا إلى طمعها بل إلى شرفها. من العام 1949 إلى العام 1991، عشنا تحت تهديد حرب نووية واعتمدنا على سياسة الاحتواء وعقيدة الردع لحمايتنا. وكان ذلك هو الأساس لأمننا القومي. واليوم فإن المكلفين بمهمة تنفيذ النواحي العسكرية من إستراتيجيتنا هم جيراننا وإخواننا المواطنين، رجال ونساء لهم بيوت وعائلات مثل ما لنا. وإن يقظتهم وتضحيتهم لا يمكن أن تؤخذ أمراً مسلماً وإلا فنحن نحط من قدر تراثنا الغني

من الحرية الديمقراطية التي ضمنتها إراقة الدماء من أجيال الأمريكيين الذين صمدوا في مركز الحراسة المنفرد بعيدا عن الوطن ليضمنوا سلامتنا وأمننا.

الحرب ليست أداة للسياسة، إنها إخفاق السياسة. نحن لا نستطيع أن نناقش استخدام القدرة العسكرية بصفتها أداة للسياسة القومية من غير أن ندرك أن أرواح أبنائنا وبناتنا هي التي تكون أكثر من غيرها موضع الخطر المباشر. يجب علينا الآن جميعا أن نكسب حقوقنا من خلال أداء واجباتنا. وواجبنا نحو أبنائنا وبناتنا يتطلب من صناع سياستنا أن يحافظوا على أرواحهم في ائتمان مقدس. عندئذ فقط سيكون أمننا القومي عادلاً وقوياً على حد سواء، وعندئذ فقط نستطيع أن نكون فخورين حقيقة بأنفسنا ومن نكون نحن.

هذه الأفكار - خطة شاملة من أجل الإنتاجية من خلال المدخرات والاستثمار، خصوصاً الاستثمار في أطفالنا، وأنظمة اقتصادية مسؤولة، وأولويات موازنة موجهة لتحقيق غايات، وأمن الطاقة، وحكم المجتمع، والمواريث العامة - ليست سياسات اقتصادية في المعنى التقليدي في أي حال. إن المقصود منها هو أن تحرض على طريقة تفكير مختلفة بشأن قيمنا الاقتصادية في سياق فهم جديد للأمن. في القرن الحادي والعشرين، سوف يعني الأمن أكثر بكثير من التحرر من التعرض للهجوم من أمم أخرى.

يجب أن يشتمل على الأمن من العنف الإرهابي، وعلى أمن المعيشة، وأمن المجتمع، والأمن من أجل أطفالنا ومن أجل أجيال المستقبل.

وهذا الهيكل الاقتصادي ليس حزبياً بل أمريكي. إنه مصمم لا لنمارس الشجارات القديمة المبتذلة بين اليمين واليسار بل لنحرض على طريقة جديدة للتفكير حول خياراتنا وأولوياتنا الاقتصادية. هذا الهيكل مستند إلى فكرة من العقل السليم - إذا حددنا غاياتنا تحديداً صحيحاً، فإن الناس الراشدين، أصحاب الخيال، المبدعين من الأمريكيين سوف يتوصلون إلى الطريق الصحيح لتحقيق تلك الغايات.

معظم الأمريكيين متعبون من جملة من المصالح الخاصة التي تتقاتل حتى تصل إلى قطع أكبر من الفطيرة التي لا تنمو - وهو قتال يتم خلف الأبواب المغلقة من البيت الأبيض ومكاتب مجلس الشيوخ من أناس أعطوا وتسلموا مبالغ ضخمة من مساهمات حملات المصالح الخاصة. بدلاً من ذلك، دعونا نؤسس غاياتنا القومية وأولوياتنا للقرن الحادي والعشرين. وهذه الأولويات سوف تهدي خياراتنا العامة وطرقنا الاقتصادية وسوف تمكننا حقاً من تحقيق الأمن من العنف، وتحقيق أمن المعيشة، وأمن المجتمع، والأمن لأجيال المستقبل.

هذه المداخل الجديدة للسياسة، التي تخلق هيكلاً لاستعادة الجمهورية الأمريكية، سوف ترجع صدى ذلك المؤسس الذي

يستمر في استثارة وعينا، ذلك الرجل المتميز من القرن الثامن عشر الذي تصل رؤيته إلى القرن الحادي والعشرين، وهو توماس جيفرسون.

السياسات اليوم تدور كثيراً جداً حول المسارات الوظيفية، والمصلحة الخاصة، ومساهمات الحملات ومدى الوصول ـ ما أحتاج *أنا*، وما أريد *أنا*، وحول حقوقي *أنا*. ولكن المثل الأعلى هو حول الخير المشترك، أو ما هو الأفضل لنا جميعنا، ولأطفالنا ولأجيال المستقبل كذلك. السياسات هي، كما قال أفلاطون، " فن شغله الشاغل هو الاهتمام بالأرواح." والمثل الأعلى لأمريكا يهم أمة من الناس ما تزال تبحث عن قضية نبيلة، وعن مصير أفضل.نحن أفضل من أنفسنا كما نحن اليوم. ولأننا نعرف هذا، فنحن محبطون من الفجوة الموجودة بين من نحن؟ وبين من ينبغي أن نكون؟

أمريكا ما تزال تمثل وعداً، وعداً بأن الشعب الديمقراطي يستطيع أن يتعلم أن يتعايش معا بشكل أفضل، وبأننا نستطيع أن نرتفع فوق الحكم الذاتي والأنانية، وبأننا نستطيع أن نبدع " مدينة على الهضبة. " يجب علينا أن نتحدى أنفسنا لنشارك في تحقيق ذلك الوعد، وفي الإبقاء على أمتنا وأنفسنا مرتفعة في مستوى أعلى، ولنستخدم إبداع عقولنا لنجد طرقاً جديدة لتحقيق العاطفة في

قلوبنا ـ عاطفة نحو مجتمع عادل، نحو مجتمع عظيم، ونحو المثل الأعلى للجمهورية الأمريكية.